حكومة المناصفة..

لماذا يحاول المؤتمر تقليم سلطة حزب الإصلاح؟

«الأمناء» تقرير/ محمد الجنيدي:

في الوقت الذي توحي فيه المؤشرات إلى استمرار التعقيدات للأوضاع في محافظات الجنوب في ظل الجمود الذي تشهده المباحثات في الرياض وعودة التصعيد داخليا، فالحكومة التي لا زالت تتعنت، رافضة التعاطي إيجابا مع جهود المملكة، تحاول بشتى الوسائل الالتفاف على مضامين الاتفاق من خلال اقتراحها إشراك مكونات كرتونية مفرخة ترتبط بأجندات مشبوهة مخالفة للإرادة الجمعية لشعب الجنوب ومناهضة للمشروع العربي لمشاركة الانتقالي في تشكيل الـ 50% من قوام الحكومة الجديدة المناصفة بين الشمال والجنوب لم تلقَ ترحيباً من الانتقالي الذي أكد على تمسكه بحق تمثيل الجنوب والتزامه بالسير على الثوابت الوطنية والمضي لتحقيق تطلعات الشعب الجنوبي.

مسدوس: ليس شرطا أن يكون معارضو الانتقالي معه وإنما عليهم أن يكونوا مع قضية وطنهم لا ضدها

لا يدعي الانتقالي أنه القوة السياسية الوحيدة في الجنوب، ويقر أن هناك مكونات وقوى سياسية متعددة في الجنوب وإن تفاوتت في حضورها ووزنها وتأثيرها عند الشارع الجنوب، ولكنه في الوقت ذاته يرى نفسه أنه القوة الأكبر تأييدا شعبياً والأوسع التفافا جماهيريا والأجدر سياسيا والأقدر على انتزاع وتحقيق أهداف شعب الجنوب، وبالتالي يدرك أنه أمام مسئولية تاريخية تستوجب عليه التمسك بحق التمثيل المطلق للجنوب وأهمية واحدية القيادة لتحقيق النجاح وأن أي تفريط بهذا الحق سيؤدي إلى ضعفه وتقويض مهمته، حيث أن تعدد الأصوات وتباين القناعات تفتت القضية الجنوبية.

تمسك المجلس الانتقالي بحق التمثيل المطلق للجنوب في هذه المرحلة ورفضه مقترحات توزيع الحقائق الوزارية في حكومة المناصفة للمحاصصة يعززه حديث المفكر والسياسي الكبير محمد حيدرة مسدوس، الذي قال في مقالته التي حملت عنوان التنوير رقم « 70 »: «ليس شرطا أن يكون المعارضون للمجلس الانتقالي مع الانتقالي، وإنما عليهم أن يكونوا مع قضية وطنهم ولا يكونوا ضدها مهما كانت خلافاتهم مع الانتقالي، لأنها قضية وطن وهوية وليست قضية سلطة ومعارضة أو قضية مناصب، كما أن المجلس الانتقالي يستمد قوته من القضية رغم ما نسمع عنه من سلبيات في السلوك وعدم الثقة بغيره».

حديث المفكر مسدوس وإن كان يعزز من رؤية الانتقالي بحق تمثيل الجنوب من وجهة نظر البعض، غير أن هذا الحق من وجهة نظر البعض الآخر إن كان له ما يبرره من ناحية المصلحة العليا للقضية الجنوبية إلا أنهم يرون أن المجلس مطالب بالانفتاح على جميع القوى السياسية من ناحية تأمين شراكة تستوعب جميع القوى السياسية أو على أقل تقدير القوى الفاعلة في الساحة الجنوبية، على اعتبار أن تخويله بحق التمثيل لا يعطيه الحق في الاستئثار بحق الإدارة وبناء الدولة والاستفراد بالسلطة لوحده، حيث إنه ملزم بالانفتاح والتنسيق مع جميع القوى إذا أراد أن يستقيم له الحال في الجنوب ولا يجد مناهضة تعيق وتعكر صفو مهمته.

من ناحية أخرى يرى البعض أن نظرة المجلس الانتقالي لمسألة شغل المواقع الوزارية في حصة الجنوب من الحكومة بالنسبة له ليست محل مساومة وغير قابلة للمحاصصة، وأن المرحلة الحالية تستوجب تفاهمات داخلية حول سبُل استيعاب أكبر قدر من الكفاءات المشهود بنزاهتها وبمواقفها الثابتة من قضية شعب الجنوب وموقفها الثابت تجاه المشروع العربي في مواجهة التدخلات الخارجية مع أهمية مراعاة أن تكون تلك الكفاءات محل رضى وقبول القوى السياسية الجنوبية وبما يضمن تحقيق مشاركة جميع المناطق والمحافظات الجنوبية.

رؤية المجلس الانتقالي حول التشكيل الوزاري

يرى البعض أن فيها مرونة على اعتبار أنه إذا تمسك بحق التمثيل للجنوب فهو ابتدأ استعداده لبناء تفاهمات مع القوى السياسية الجنوبية تضمن إفساح المجال لاختيار كفاءات لا تمثل طيفا أو كيانا معينا بقدر ما تشكل رضى للجميع دون الوقوع في فخ ومكيدة المحاصصة.

الكاتب والسياسي الجنوبي الشيخ عبدالسلام عاطف جابر قدم مقترحاً في هذا الجانب قال فيه: »اقتراح لكل الكيانات والساسة والقيادات ومشايخ القبائل الجنوبية: أقترح عليكم ترك كل الحقائب الوزارية الـ 12 ومناصب المحافظين في حكومة اتفاق الرياض للمجلس الانتقالي الجنوبي، وشاركوا في حصة الجنوب في الوظائف التي تحت الحقائب الوزارية والمحافظين، لقد اجتهد الانتقالي حتى حققها فحرام مقاسمته بما تعب الانتقالي من أجل تحقيقه وهذا سيسجل لكم من أجل الوطن.

معضلة التشكيلة الوزارية لحصة الجنوب

دفعت بالمشاورات لحالة من الجمود لكنها حركت المياه الراكدة في الداخل، حيث إن مناورات الشرعية لإخضاع التشكيلة الوزارية للمحاصصة جنوباً دفعت بالمجلس الانتقالي للتصعيد داخليا من خلال المضي في تثبيت أركان الإدارة الذاتية والتفكير بتطويرها في المرحلة القادمة إلى ما هو أبعد من ذلك لتأخذ شكل الحكم الذاتي، تزامنا مع التحرك الشعبي الداعم له في التظاهرات الكبيرة التي أقيمت في لحج وفي الاحتشاد المليوني غير المسبوق الذي شهدته محافظة حضرموت كبرى محافظات الجنوب يوم السبت والذي جاء ليضع حدا للأصوات التي حاولت خلط الأوراق والتشكيك بالالتفاف الشعبي الكبير خلف الانتقالي وجاء كرسالة واضحة للشرعية ليضعها بين خيارين إما القبول بتنفيذ الاتفاق أو الترقب لإلحاق حضرموت للإدارة الذاتية عمليا وتكرار سيناريو سقطرى وتوسيع دائرة الإدارة الذاتية لتشمل كل محافظات الجنوب.

شمالا لا يقل المشهد سخونة عن الوضع في الجنوب فالتشكيلة الوزارية لحصة الشمال فجرت صراعاً محموما بين القوى والمكونات السياسية شمالا خاصة بين حزب الإصلاح وحزب المؤتمر الشعبي والناصري وتحول الصراع من أروقة الغرف المغلقة في الرياض إلى تبادل الاتهامات المعلنة إلى امتداد النزاع داخليا من خلال التحرك العسكري للإصلاح باتجاه الحجرية والتربة والسيطرة على مواقع تابعة للواء 35 التابع للقائد الذي تم اغتياله غدرا عدنان الحمادي قبل سنة تقريبا يقابله في الجانب الآخر تصعيد شعبي للقوى المناصرة للمؤتمر الشعبي الذي دفع بتظاهرات كبرى يوم السبت في الحجرية أدانت ممارسات مليشيات الإصلاح المنضوية تحت عباءة ما يسمى بالجيش الوطني في التربة والحجرية واستنكرت طرد محافظ المحافظة والسيطرة على مؤسسات الدولة في مركز العاصمة.

الناشطة السياسية بشرى المقطري التي أشارت إلى حظوظ المجلس الانتقالي ومكامن قوته وتطرقت أيضا إلى الصراع الدائر بين القوى السياسية اليمنية في الإصلاح والمؤتمر الشعبي العام حول التشكيلة الوزارية لحصة الشمال في مقالتها التي حملت عنوان مسرح الدمى اليمني في الرياض، فتقول: «يفاوض المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات من موقع قوة، كونه طرفا رئيسا بموجب اتفاق الرياض، بما في ذلك تقاطع المقترح السعودي الحالي مع مصالحه في تقديم الشق السياسي على الإجراءات الأمنية والعسكرية، فإضافة إلى حصته السياسية المساوية للشرعية في الحكومة المرتقبة، إن المقترح السعودي منحه حرية تحريك القوات العسكرية الموالية له، للضغط على السلطة الشرعية في جنوب اليمن، مع مضي قيادته الإدارية في تطبيق الإدارة الذاتية في مدينة عدن، كما يستطيع المجلس الانتقالي تعطيل حكومة المناصفة في أي وقت، في حال تعارضت مع أجنداته. وبالتالي لم يخسر المجلس كثيراً، حتى في حال تأجيل سيطرته الكاملة على مناطق الجنوب».

وعن موقف وحظوظ حزب الإصلاح اليمني في التشكيلة الوزارية عن حصة الشمال تقول بشرى المقطري: «مع ثقل حزب الإصلاح في معسكر الشرعية، فإن موقفه في مفاوضات الرياض الحالية يبدو متذبذباً وضعيفاً، إذ يجتمع خصومه لا لإصلاح الشرعية، وإنما لتقليم سلطته، سواء المجلس الانتقالي أو القوى السياسية الأخرى، ومن ثم يرى حزب الإصلاح أن تنفيذ اتفاق الرياض، بحسب المقترح السعودي، يستهدفه بدرجة رئيسية، لا سلطة الرئيس هادي، حيث قد تقل حصته السياسية في حكومة مناصفة بين الشمال والجنوب، كما أن تجاوز مفاوضات الرياض الشق العسكري والأمني يمنح خصمه المجلس الانتقالي نقاط قوة في الإبقاء على قواته العسكرية في جنوب اليمن، بالإضافة إلى أن توافق الخصوم على استمرار رئيس الوزراء الحالي في رئاسة الحكومة المقبلة، مع رفض (الإصلاح) ترشيحه، يمثل ضربة سياسية له. ومع استمرار حزب الإصلاح في انتزاع حصة سياسية مقبولة في الحكومة المقبلة، فإنه يقاتل لبقاء الفريق علي محسن الأحمر نائبا لرئيس الجمهورية. ولذلك يناور الإصلاح على الأرض، من خلال أدواته السياسية والعسكرية، للضغط على خصومه المحليين والإقليميين، لعدم تجاوزه سياسياً».

أما عن حظوظ وموقف المؤتمر الشعبي العام تقول بشرى المقطري: «لم يحل تشرذم حزب المؤتمر الشعبي العام سياسياً بعد مقتل مؤسسه الرئيس صالح، دون تمثيله ثقلاً في مفاوضات الرياض الحالية، حيث يدفع مؤتمر جناح الرئيس هادي وجناح صالح إلى استقطاع حصة سياسية مناسبة للحزب، أو على الأقل إضعاف تمثيل منافسه حزب الإصلاح في الحكومة المقبلة، حيث وظف سيطرته على السلطة التشريعية اليمنية لصالحه، إذ يمتلك المؤتمر أكبر كتلة سياسية في البرلمان، حتى بعد انقسامه بين برلمان صنعاء الموالي لجماعة الحوثي والبرلمان التابع للشرعية. ومع أن البرلمان التابع للسلطة الشرعية مظلة سياسية متنازعة بين محوري السعودية والإمارات من جهة، وقطر- تركيا من جهة أخرى، فإن رئاسة (المؤتمر الشعبي) البرلمان تمثل نقطة ارتكاز مهمة لفرض أجندته، إضافة إلى ما يمثله رئيس البرلمان، القيادي المؤتمري سلطان البركاني، من ثقل سياسي لعلاقاته الوطيدة بالسعودية والإمارات، ومن ثم فإن سيطرة المؤتمر على البرلمان تمنحه القدرة على شرعنة نتائج مفاوضات الرياض. وفيما تتفق رؤية المؤتمر مع التوافق السعودي - الإماراتي والأحزاب من خصوم الإصلاح في تشكيل حكومة مناصفة بين الشرعية والمجلس الانتقالي، فإن المؤتمر يهدف إلى تقليم سلطة خصمه، حزب الإصلاح، ودعم حليفه غير المباشر، المجلس الانتقالي، في إطار تحالفهما غير المعلن برعاية إماراتية. أيام وربما أسابيع وسيسدل الستار عن المشهد اليمني أو المشهد في المناطق المحررة بين تصويب وإعادة رسم خارطة القوى السياسية التي ستمثل الشرعية الجديدة وبين انحراف البوصلة نحو سيناريوهات عديدة».